



الاستماع إلى رؤى المكونات المشاركة في الحوار الوطني بشأن محتوى قضية صعدة

مجموعات الحوار تلتقي قيادة محافظة عدن والشباب وممثلي المنظمات والمهملشين الصبيحي: كافة الألوية والمحاور العسكرية أصبحت لديها قيادة واحدة فقط تأتمر لها

هناك عمليات منظمة تم فيها خلال الفترة الماضية توزيع السلاح لعدد من الجهات والشباب



بالتنمية الاقتصادية وترشيد استخدام الموارد والدعم الخارجي للتنمية، فيما تعنى مجموعة العمل الرابعة بدور الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأفراد في التنمية. كما واصلت مجموعة مكافحة الفساد والشفافية المنبثقة عن فريق الحكم الرشيد أمس مناقشاتها لتقرير نزولها الميداني ونتائج جلسات الاستماع التي نفذتها مع عدد من الجهات ذات العلاقة بهدف الوصول إلى مخرجات دستورية وقانونية فيما يخص القضايا التي تعنى بها المجموعة. من جهتها استكملت مجموعتنا: العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ودور الأحزاب المنبثقتان عن فريق الحكم الرشيد، مناقشتهما لتقرير نزولهما الميداني، وقدمتهما إلى رئاسة الفريق متضمنين مقترحات بشأن المخرجات الدستورية والقانونية المقترحة فيما يخص أعمال المجموعة.

استعرض فريق عمل القضية الجنوبية في جلسته أمس برئاسة محمد علي أحمد الجوانب الإجرائية الخاصة بإعداد التقرير النهائي للفريق الذي سيقدم إلى الجلسة العامة الثمانية القادمة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل. وأجرى الفريق استعراضاً تقييمياً لسير عمله خلال الفترة الماضية والمهام الواجب إنجازها خلال المرحلة الراهنة، وكذا الجوانب المتعلقة بالتغطية الإعلامية لأششطة ومهام الفريق. وأكد رئيس فريق عمل القضية الجنوبية أهمية العمل بروح الفريق الواحد والتركيز على القضايا الأساسية المرتبطة بالقضية الجنوبية للخروج بنتائج تسهم في حل جميع مشاكل الوطن ورسم ملامح المستقبل لافتاً إلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الفريق وما يتطلبه ذلك من العمل الجاد والمخلص بعيداً عن أي انتماءات ومعالجة، وكذا الوقوف على مكانة الوطن والتمسك بالوحدة، والاستعداد للدخول إلى المرحلة القادمة، التي ستتضمن الحلول للقضية الجنوبية.

وقال إن السجن أصبح غير صالح أو مؤهل نهائياً ليكون سجن مركزياً وأصبح مستهدفاً في أي لحظة.. نأفيين وجود أي سجناء يتبعون الحراك الجنوبي.. الثورة الشبابية أو مخفيين قسراً.. وشكاوى العقيد سفيان عدم وجود سجون في أقسام الشرطة بمختلف المديرات الأمر الذي أدى إلى إحالة أي سجناء إلى السجن المركزي مما زاد الضغط والعبء عليه.

في حين طلب اللواء الزلب جعل مصلحة السجون مصلحة مستقلة لا ترتبط بوزارة الداخلية وأن يكون لها كيانها الخاص.. كاشفين عن وجود سجون خاصة سيتم أظهارها للراي العام خلال الفترة القادمة. من جانبه أشار أمين عام مؤتمر الحوار إلى أن الهدف من زيارة السجون هو الوقوف الفعلي على أوضاعها ورفع تقارير إلى المؤتمر من أجل وضع أسس لميثاق الدستور القادم يكفل حقوق السجناء وتضمن لهم قضاء فترة عقوبتهم بعيداً عن أي اضطهاد أو ممارسات تعسفية.

تجدد الإشارة إلى أن عدد السجناء في سجن المنصورة المركزي يصل إلى قرابة 400 سجين وسجينة.

مكونات ومحتويات التقرير. وقالت إننا عازمون على الانتهاء من مناقشة التقرير ورفعها غداً إلى هيئة رئاسة المؤتمر. ويتضمن التقرير مقترحات حول المبادئ الدستورية والقانونية المتصلة بالحريات العامة والسياسية والمدنية، بالإضافة إلى مقترحات بشأن الضمانات الدستورية الكفيلة بحماية حقوق الإنسان المتعارف عليها، بما فيها الحق في الحياة والكرامة. ويتضمن التقرير جملة من التوصيات المتصلة بإيفاد الحقوق والحريات في إطار الدولة اليمنية الجديدة.

واستمع فريق التنمية المستدامة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني برئاسة هادي الباعني أمس من قيادة السلطة المحلية بمحافظة صنعاء إلى الهجوم والصعوبات التي تراقق سير أداء السلطة المحلية بالمحافظة. وأكد محافظ صنعاء عبد الغني حفظ الله جميل خلال اللقاء أن المشكلة الأساسية التي تعيق أداء التنمية بالمحافظة هي قضية التداخل الجغرافي مع أمانة العاصمة.. مشيراً إلى عدم وجود قوانين صريحة تحدد النطاق الجغرافي لكل من الأمانة والمحافظات وهو ما يجعل الإيرادات تصب في وعاء واحد تابع لأمانة العاصمة ولا يعود للمحافظة إلا الشيء اليسير.

وأشار المحافظ إلى أن من بين الصعوبات والهوقات التي تؤثر سلباً في جانب التنمية هو عدم وجود جمعيات حكومية إدارية ومديريات وأن معظمها تم إدارتها من العاصمة صنعاء، بالإضافة إلى التضارب الحاصل في عدد من القوانين والقرارات العتمة في تسيير العمل ومنها قانون الضرائب، والزكاة والسلطة المحلية. وأكد المحافظ على ضرورة التعجيل بإصدار قرار يحدد المعالم والحدود بين المحافظة والأمانة بهدف الاستقرار في العمل وبما يخلق تنمية حقيقية في الأمانة بالمحافظة.

ووجه المحافظ الجهات المختصة بتدليل كافة الصعوبات وتقديم كافة التسهيلات لإنجاح عمل الفريق في مركز المحافظات والمديريات المستهدفة للنزول الميداني.

وكان اللقاء ناقش عدداً من محاور التنمية المستدامة بالمحافظة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.. حيث أشارت رئيس الفريق إلى أهمية الفريق في استقاء الأفكار التي تقيد في حل المشاكل التي تواجه التنمية بالمحافظة من قيادات السلطة المحلية وغيرها، والوقوف على الصعوبات والهوقات التي تعترض سير عملية التنمية، وكذا نقل الأفكار الهادفة إلى تجاوز تلك الصعوبات.

من جانبه أشار نائب رئيس الفريق ناصر ثوابة إلى أن برنامج النزول الميداني للفريق يعتمد العمل على شقين الأول هو الخروج بقرارات وتوصيات عاجلة يتم إقرارها والعمل بها مباشرة، والأخر التوصيات والقرارات التي يتفق بشأنها وضمها ضمن مواد الدستور القادم. حضر اللقاء وكيل المحافظة للقطاع الغربي عبد الله السايغ ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل بالمجلس المحلي بمحافظة علي صالح السبيعي ومدير عام المراكز الفنيه حمود العواضي.

تقارير المجموعات في ضوء الملاحظات المطروحة من قبل أعضاء الفريق والمتفق بشأنها، سيتم اليوم الثلاثاء تسليمها إلى رئاسة الفريق ليلورتها في تقرير نهائي وعرضه في الجلسة العامة في الثامن من يونيو القادم.

واستعرض فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور عبد البراري دغيش، التقارير النهائية للمجموعات الفرعية المنبثقة عنه، وذلك في إطار خططها المعتمدة. وفي هذا السياق قدمت كل مجموعة تقرير إنجازها مبيناً الأشطة والفعاليات التي قام بها الفريق في مقر المؤتمر وخلال النزول الميداني لأمانة العاصمة والمحافظات، بما في ذلك جلسات الاستماع.

وخلصت كل مجموعة في تقريرها إلى عدد من التوصيات والمقترحات، التي أقرها أعضاء المجموعة، والتي تأتي في سياق المعالجات والحلول التي يمكن أن تأتي في صورة قواعد ومبادئ دستورية، وذلك تجسيدا للخطة والأهداف التي أقرتها كل مجموعة. وتشمل مجموعات الفريق، مجموعة انتهاكات 2011م، مجموعة انتهاكات 2007م، ومجموعة استرداد الأموال والأراضي المنهوبة في الداخل والخارج، ومجموعة النازحين، ومجموعة الصراعات، ومجموعة مكافحة الإرهاب ومجموعة الإخفاء القسري.

وواصل فريق أسس بناء الجيش والأمن المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل اجتماعه أمس برئاسة رئيس الفريق اللواء يحيى الشامي الاستماع إلى التقارير الأولية لمجموعات العمل. وأجرى الفريق مناقشات لتقرير مجموعته:

أسس بناء الجيش والمبشرين قسراً والاستخبارات، التي تضمنت عرضاً لجهود المجموعات خلال نزولها الميداني للجهات المستهدفة في أمانة العاصمة وحضرموت، كما تضمنت مقترحات بشأن وضع أسس مستقبلية حديثة لبنائها وتحديد أهدافها ومهامها، وبما يضمن تحويل المؤسسات العسكرية والأمنية إلى مؤسسة وطنية ومهنية، والخروج بمخرجات من شأنها تطوير هذه المؤسسة وتحديد وظيفتها، وفك النزاع في الصلاحيات والمهام وتداخلها، فضلاً عن تحديد وظيفة كل جهة بشكل محدد واستيعاب ذلك في مخرجات الفريق سيما في جانب الأسس التشريعية والدستورية لإصلاح الأجهزة الأمنية.

وعقد فريق بناء الدولة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل أمس، اجتماعاً له برئاسة محمد مارم، وبحضور نائب الرئيس علي أبو حليقة ورنأ أحمد غانم.

وفي الاجتماع وقف فريق بناء الدولة أمام تقرير لجنة الـ 16 الذي سيقدم باسم الفريق إلى الجلسة العامة، وكانت اللجنة المكلفة بإعداده قد انتهت من مناقشته أمس وعرضته على الفريق لإجراء المناقشات على مستوى الفريق تمهيداً لإقراره بصيغته النهائية.

وكانت لجنة الـ 16 المنبثقة عن الفريق قد أقرت تكليف اثنين من أعضائها لاستكمال البناء الهيكلي للتقرير وإجراء المراجعة الأخيرة لصياغته. وفي اجتماع أمس استمع الفريق إلى تقرير عن نزول المجموعة المنبثقة عنه إلى المحافظة تعز والذي تضمن تفاصيل عن المهام التي اضطلعت بها المجموعة خلال زيارة محافظة تعز، وعن لقاءاتها مع المكونات السياسية والفئات الاجتماعية والمسؤولين في المحافظة.

واستمع فريق بناء الدولة في اجتماعه أمس إلى إقليمي كشكل مستقبلي للدولة اليمنية الجديدة. كما عقد فريق الحقوق والحريات المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل، اجتماعاً له أمس برئاسة رئيس الفريق أروي عبده عثمان. وكرس الاجتماع أمس لاستكمال مناقشة التقرير النهائي للفريق والمقرر تقديمه إلى الجلسة العامة. وعبرت رئيسة الفريق عن أملها في أن ينجح الفريق أمس مناقشاته لمحتوى التقرير بعد الانتهاء من حسم الخلاف في وجهات النظر حيال بعض

من قبل قيادة المحافظة في تثبيت الأمن والاستقرار من خلال مواجهة انتشار الظاهر المسلحة والصعوبات التي تواجه عمل السلطة المحلية في عدن وجهودها في مساعدة مؤتمر الحوار الوطني لإيجاد حلول عادلة للقضية الجنوبية ومختلف القضايا والخدمات. وأطلعت مجموعة من فريق الأمن والجيش بمؤتمر الحوار الوطني الزائرة لمحافظة عدن أمس على طبيعة المهام ومستوى جاهزية أفراد الوحدات والألوية التابعة للمنطقة العسكرية الرابعة. واستمعت المجموعة من قائد المنطقة العسكرية الرابعة اللواء محمود الصبيحي إلى نبذة عن الوضع الأمني في محافظات عدن - لحج - أبين الجنوبية التي تعد من أولى القضايا المطروحة على طاولة الحوار.

وأضاف بن مبارك أن مؤتمر الحوار عقد وفق مبادئ أساسية ترتكز على الشمولية والشفافية والمشاركة.. لافتاً إلى أن هناك جدية في تنفيذ كل مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي يمثل فيه الجنوب خمسين بالمائة.

وقال "على الرغم من التحديات الكثيرة التي تقف أمام المؤتمر إلا أن هناك إرادة سياسية قوية لمواجهة تلك التحديات". مشيراً إلى أن نزول الفرق الميدانية إلى المحافظة بهدف إلى تقديم رؤية واضحة عن الصعوبات التي تواجه محافظة عدن وسبل مجابهتها وتلمس الحلول لتضمينها في التقارير التي سيتم تقديمها للمؤتمر من خلال الفرق المكلفة بالنزول ليس بعدن وإنما بقية المحافظات وخصوصاً الجنوبية.

وأكد الأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني أنه لا يوجد أي سقف خاص للحرية وبالتالي يجب طرح القضايا بكل شفافية وحيادية، كون لجان النزول الميداني ليست لجان تقصي حقائق وإنما هي لجان تتولى رفع تقارير خاصة عن وضع المحافظة بمختلف قطاعاتها وكذا الحلول الواجب توفرها في سياق نتائج مؤتمر الحوار الوطني.

وقال المحافظ "يجب إبعاد مدينة عدن عن المكابذات أو النزاعات... مشيراً إلى أن الصراعات السياسية نهكت المدينة من قبل 90م، وأن أي نزاعات أخرى ستقود المدينة إلى الهاوية فالأوضاع فيها لم تعد محتتم.

واستعرض المحافظ ما تم إنجازه منذ توليه قيادة المحافظة في مارس 2012م واللقاءات التي عقدت من أجل حلحلة المشاكل والصعوبات التي اعترضت محافظة عدن.

وأشار إلى أن هناك عمليات منظمة تم فيها خلال الفترة الماضية توزيع السلاح لعدد من الجهات والشباب وتم تقسيم المناطق في عدن إلى قطاعات وممارسة أعمال ابتزاز مستغلين حالة الانبذات الأمني وعدم قدرة أقسام الشرطة على ممارسة مهامها رغم أن عدد المسجلين في كشوفات الأمن العام يتجاوز 5400 جندي يستلمون رواتبهم، إلا أن عدد المتواجدين فعلياً قليل جداً.

ولفت المحافظ إلى أن هناك صعوبات تواجه القطاع التربوي وكذا القطاع الصحي خاصة في المستشفيات والمرافق الطبية في مديريات المحافظة.. داعياً أعضاء فرق النزول إلى التوجه صوب المرافق والمؤسسات الخدمية وتلمس المعاناة التي يجب وضع حد لها من خلال مؤتمر الحوار الوطني الذي يعول عليه الكثير في حل تلك القضايا... وقال: «بلغت رئيس الجمهورية عن البحث لمدينة عدن من قيادة فنية وليس قيادة حزبية».

وكان اللقاء قد استعرض ورقة تضمنت الوضع العام في المحافظة وتضمنت أهم التعديلات والصعوبات التي تعيشها المحافظة والمعالجات الاستراتيجية لها وكذا الاحتياجات الأمنية والملمحة. وحددت الورقة جملة من الاحتياجات الأمنية وتمثلت في توفير شبكة كهرباء بتوليد 500 ميغاوات وصيانة شبكة التوزيع الحالية، إلى جانب إنشاء محطة تحلية للمياه لتوفير ما لا يقل عن 40 ألف لتر مكعب يومياً، والصرف الصحي بـمبلغ ملياري ريال لمعالجة الاختلالات في المشروع الأثامي، ودعم الجانب التعليمي بـ20 ألف كرسي و100 مختبر مدرسي، وفي الصحة إنشاء مدينة طبية وتأهيل الكوادر وتجهيز 18 مركز شرطة بشريا وماديا واستيعاب عمالة الصندوق، والفرقات حل مشكلة التقطعات.

وعقب ذلك فتح باب النقاش من قبل أعضاء مجموعات فرق مؤتمر الحوار الوطني حول دور السلطة المحلية في معالجة قضايا المواطنين وخصوصاً الميناء والصافي والأمن وكذا حول الشهداء الذين سقطوا في المدينة والطرق المتبعة